

البناء

حملة هستيرية لـ«14 آذار» على المحكمة وتهديدات للقضاة وشغب في الشارع

سماحة طليقا بإجماع «التمييز العسكرية»: سأتابع العمل السياسي



سماحة في منزله بالأشرفية

بات الوزير السابق ميشال سماحة ليلته أمس بين عائلته في منزله بالأشرفية وهي الأولى منذ توقيفه العام 2012 ثم الحكم بسجنه العام 2015، على خلفية قضية أثار جدلاً سياسياً وقانونياً حول مدى قانونيتها، ولا سيما أنها استندت إلى أقوال واتصالات ومقابلات أجراها المخبر لدى فرع المعلومات ميلاد كفوري الذي أخفي لاحقاً وحُجِب عن المحكمة العسكرية الدائمة التي نظرت بالقضية.

فقد قرّرت المحكمة التمييز العسكرية، برئاسة القاضي طاني لطوف، وإجماع أعضائها، إخلاء سبيل سماحة بكفالة مالية مقدارها 150 مليون ليرة لبنانية، 10 ملايين ضمانات للرسوم و140 ضمانات للحضور، معتبرة أنه قضى فترة مكمومته السابقة، وأن عليه حضور الجلسات المقبلة، وذلك بعدما كان أوقف في 8 آب العام 2012، بناءً على إشارة المحامي العام التمييزي القاضي سمير حمود بعد تنفيذ مداممة مزججة لمنزله في بيروت وفي بلدته الجوار المتنيّة على خلفية اتهامه بنقل متفجرات من سورية إلى لبنان، و التحضير للقيام بأعمال إرهابية.

واشترطت المحكمة على سماحة حضور كل الجلسات، ومنعته من السفر مدة ستة شهور من تاريخ إطلاق سراحه ومن الإذلال بأي أحاديث صحافية أو عبر مواقع التواصل يتناول ملف القضية، تحت طائلة إصدار مذكرة جديدة بتوقيفه.

وإذ رفضت النيابة العامة التمييزية بشخص القاضي سمير حمود قرار تخليته سبيل سماحة، اعتبرت أنّ القرار النهائي يعود إلى المحكمة العسكرية التي كانت أصدرت في أيار الفائت حكماً قضى بسجن سماحة 4 سنوات ونصف وجزئته من حقوقه المالية المطلوبة، مشيراً إلى أنّ مدة التوقيف فاقت مدة المطلوبة بكل المعايير، مؤكداً أنّ قرار محكمة التمييز واقع في مكانه القانوني الصريح، وهو معلل ومفسر، وافضاً التصويب على القضاء اللبناني الذي يبقى سلطته مستقلة.

وبعد قرار «العسكرية»، توجه وكلاء الدفاع وعائلة سماحة إلى سجن الريحانية، حيث دفعوا قيمة الكفالة وأنجزوا كل المعاملات لإطلاق سراحه واصطحبوا سماحة إلى منزله في الأشرفية.

وفي أول تصريح له بعد إخلاء سبيله، قال سماحة من منزله: «سأتابع العمل السياسي، فانا لا زال جزءاً من هذا العمل». ورداً على سؤال عن التصريحات المعارضة لخبر إخلاء سبيله، قال: «هذا الكلام لا يعبني». وتوجّه إلى مندوب تلفزيون «أم.تي.في»، بالقول: «أنت ومحطك بالذات، لن أرّد على أسئلتكما».

ردود فعل
وقور شبوع خبر تخليته سماحة، شنّت قوى 14 آذار حملة هستيرية على المحكمة العسكرية، فيما علّق رئيس كتلة الوفاء للقوات اللبنانية محمد رعد على هذه الحملة قائلاً: «التصريحات الصحافية والمرجحة التي تعترض اليوم على قرار القضاء اللبناني بإخلاء سبيل الوزير السابق ميشال سماحة، ليست إلا تعبيراً عن الكد والكيد والاستنسابية التي ما انفك فريق الضميريين اليوم يمارسها في السلطة وفي التعاطي مع القضاء والإدارة وال المال العام، من دون أن يرف له جفن لأصوات المعارضين على الظلم والفساد والهدر، وسوء الاستخدام للنفوذ والحكم».

وإشار إلى أنّ «موقف هذا الفريق من القضاء العسكري ومحكمة التمييز العليا فيه هو موقف مزاجي مقتضب بحسب القرارات والإحكام التي قد تناسب مصالحه أحياناً أو تتعارض معها أحياناً أخرى، وليس مستندا أبداً للقوانين التي ترتكز عليها تلك القرارات أو الأحكام».

أضاف: «بالأساس كان القضاء مرضياً عنه حين أخلى سبيل ضالعين في الإرهاب وفي إثارة الفتن، وحين أخرج من السجن عملاء للعدو الإسرائيلي. أمّا اليوم فقد أصبح مغضوباً عليه من قبل هؤلاء حين أخلى سبيل الوزير السابق ميشال سماحة، بعدما أكمل تنفيذ الحكم الصادر بحقه ولم يعد هناك من مسوّغ قانوني لاستمرار توقيفه». وأكد رعد، أنّ «العدالة تقتضي إعادة النظر بالقوانين المعمدة والتي كان لأصحاب التصريحات اليوم باع طويل في صلاحياتهم بموجب القوانين المرعية الإجراء والتي هي من صنائع أصحاب التصريحات السياسية الصحافية اليوم». وكان الرئيس سعد الحريري يُعتبر في تغريدة على «تويتر» أنه: «مهما كانت أوجه التجميل لقرار محكمة التمييز العسكرية بإطلاق ميشال سماحة، فإنه قرار بإطلاق مجرم متورط بواحدة من أخطر الجرائم بحق لبنان».

ورأى أنّ «إجماع الضباط في المحكمة على القرار، هو إجماع على تقديم مكافأة مجانية للمجرم باسم القانون، وانتهاك

قطع طريق كورنيش المزرعة

لمشاعر معظم اللبنانيين، وهو عار ومشوه ومكافاة للمجرم ولن استك عنه». وتابع: «نشعر في هذا اليوم بالعرف من عدالة منقوصة، وبالخوف على أمن اللبنانيين ما دامت الأبواب مفتوحة للمجرمين للهروب من الحكم العادل».

وقال رئيس كتلة «المستقبل» النيابية الرئيس فؤاد السنور: «بغض النظر عن أية مبررات قضائية شكلية، فإن هذا القرار الصادر عن المحكمة العسكرية يضرّ بعرض الحائظ كل القوانين والأسس القضائية التي يفترض أنها تحقق العدالة». بدوره قال وزير العدل أشرف ريفي: «مرة جديدة أجد نفسي مضطراً لأن أنعي المحكمة العسكرية إلى الشعب اللبناني». وأضاف: «يتحمّل كل من شارك في قرارات هذه المنظومة مسؤوليته الوطنية. وأنا على ثقة أنّ اللبنانيين الشرفاء الوطنيين يُدينون هذه القرارات المشوهة. لقد أنجزنا في وزارة العدل المشروع البديل لهذه المنظومة واقتراحنا إبدال المحكمة بكافة درجاتها بمنظومة قضائية متكاملة تقوم على التخصص».

وإبان وزير الداخلية نهاد المشنوق، القرار متوعداً بأنه «سيكون لنا، ككتّاب سياسي، موقف من الذين ما زالوا يتصرفون على قاعدة إلغاء الوطن لصالح القلّة أمثالهم». من جهته، رأى رئيس «المقابلة الديمقراطية» النائب وليد جنبلاط أنّ قرار المحكمة العسكرية «هو استباحة لشعور الناس». وعزّد رئيس حزب «القوات اللبنانية»، سمير جعجع عبر «تويتر» قائلاً: «ولو لم تكن خبيراً بالقانون، فأطلاق سراح ميشال سماحة مرفوض بكل المقاييس». وختم: «ببش هذا الزمن، لكننا لن نرضخ، وإننا كل شيء فاعلون حتى الخروج منه إلى زمن أفضل».

وأعلنت «المنظمات الشبابية في قوى 14 آذار» عن تنفيذ

السيد: جعجع كان مجرماً كامل المقاييس وأفرج عنه بعضو وعلى ريفي تسليم نفسه

وقفة احتجاجية رفضاً لإطلاق سماحة، وذلك أمام منزله في الأشرفية عند الساعة من مساء اليوم الجمعة، في حين قطع عدد من الشبان ليل أمس طريقي البربير وقصّص احتجاجاً على تخليته سماحة.

ردّ السيد على ريفي وجعجع

وردّ المدير العام السابق للامن العام اللواء الركن جميل السيد على تغريدة جعجع وقال: «إنّ جعجع هو آخر من يحق له التعليق على الحكم القضائي للمحكمة العسكرية كون سماحة كان مشروع جريمة لم تكتمل، بينما جعجع كان مجرماً كامل المقاييس وجري الإفراج عنه بقانون عفو سياسي».

واعتبر أنّ «اتهام ما يسمى بوزير العدل أشرف ريفي لضباط وقضاة محكمة التمييز العسكرية بالاتّام في الإفراج عن ميشال سماحة، لا ينطبق مطلقاً على هذا الحكم القضائي، بل أكثر ما ينطبق على ريفي نفسه الذي تآمر مع وسام الحسن والقاضي السابق سعيد ميرزا وغيرهم من الضباط والقضاة، على التحقيق في جريمة اغتيال رفيق الحريري واستقدموا الشهود الزور للتغطية على المجرمين الحقيقيين، والصاق التهمة زوراً بسورية والضباط الأربعة».

وعقب السيد على تهديد ريفي لقضاة وضباط المحكمة العسكرية من «أنه سيقوم بواجبه الوطني حيالهم»، بالقول: «على ريفي أن يقوم بواجبه الوطني بتسليم نفسه إلى المحكمة العسكرية بناء لإفادات العديد من الموقوفين الإسلاميين الذين جاهروا بأن ريفي وغيره كانوا وراء زججهم بمعارك طرابلس وجبل محسن قبل التضحية بهم وزججهم في السجن مقابل توزير ريفي وغيره في الحكومة الجديدة».

من جهته، اعتبر النائب السابق جيهال الصمد في بيان، أنّه «بغض النظر عن رأينا في الحكم البثائي الذي أصدرته محكمة التمييز العسكرية بحق ميشال سماحة، فإنّ هذا الأخير قد أمضى عقوبته، وبالتالي يتوجب قانوناً إخلاء سبيله طالما لم يصدر بحقه حكم مبرم».

ورأى الصمد أنّ انتقاد ريفي لإحكام السلطة القضائية «سابقة خطيرة يكرها للمرة الثالثة»، مشيراً إلى أنّه «على مجلس القضاء الأعلى رفع الصوت عالياً حفاظاً على استقلالية السلطة القضائية، ودفاعاً عن هيبة القضاء».

«السعودية توغل في سياسة حافة الهاوية الانتحارية»

لقاء الأحزاب: لتفعيل العمل الحكومي

على أساس احترام القوانين وأصول «الطائف»

السبئاني واعتزازه بمقاومته النبيلة». ولقّت المجتمعون إلى أنّ «إدانة جريمة اغتيال الشيخ النمر الكراء ليست ردّة فعل فئوية أو جهوية أو تدخلاً بشؤون الدول الداخلية بقدر ما تندرج في سياق معركة حرية الرأي والتعبير دفاعاً عن الحقوق ومجابهة الظلم والقمع، والقرار اللا مسؤول للسعودية في هذه القضية إيفال بممارسة سياسة حافة الهاوية الانتحارية ودفع المنظمة للتوضوع على قوّة بركان ستقضي على آخر ما تبقى من وحدة العرب والمسلمين».

ودعا المجتمعون، «إلى المتسك بأهداف العروبة الجامعة الدافعة عن أمّتنا كل أشكال التطيّف والتذهب اجتنائه قضية وطنية مركزية وهدفاً سامياً للمؤمنين بوحدة لبنان الاجتماعي».

وطالب المجتمعون الأمم المتحدة والمتباكين على حقوق الإنسان من العرب، «أن يسارعوا لإيجاد حل لمعضلة النازحين ونقلها الديموغرافي والأمني والاجتماعي على لبنان عبر نقلهم إلى المناطق آمنة في سورية بدلاً من الشعارات الداعية والتأمّر المضفوح في هذا الملف».

وإبان المجتمعون «أنّ التحركات مدفوعة الأجر المتضامنين مع مضايا باستغلال رخصت غرضه التامشي مع حملة التحييش المذهبي وتقاضي البدلات والاعتاب بأسلوب العبيد».

وأنوّه المجتمعون في ختام البيان، «بالجهود الجبارة التي تبذلها الأجهزة الأمنية اللبنانية لكشف الشبكات الإرهابية وتوفير شبكة أمان للشعب اللبناني، كما توجّهوا بالعهدة لقيادة قوى الأمن الداخلي ونوي الشهيد العذور المؤهل زاهر عن الدين الذي قضى شهيداً على يد القتلّة الإرهابيين، والذي تؤكد دماؤه الزكية أنّ عرسال مخطوفة ومستباحة من العصابات الإرهابية».

غرام ما هو معمول به في دول العالم المتحضرة. عقدت الأحزاب الوطنية والقومية في البقاع اجتماعها الدوري في مقرّ التيار الوطني الحر في زحلة، حيث جرى التداول بشؤون وشجون محلية وإقليمية، وفي الختام صدر عن المجتمعين بيان استهّن اللبنانيين بعباء المجيدة آمليّن أنّ تحمل لوطننا وشعبنا الأمن والأمان، وتبشر بمزيد من الانتصارات على الإرهاب ومشغليه وداعميه والذي بدأنا نتمسّس طلائعه في سوريا على يد الجيش العربي السوري والمقاومة».

ورأى المجتمعون، «أنّ أزمة النفايات هي أقيح روائح النظام السياسي التحصصي الذي بات اجتنائه قضية وطنية مركزية وهدفاً سامياً للمؤمنين بوحدة لبنان وتطوره، إذ لا مناص أمام القوى الحية سوى كسر هذا النظام المقل على الأزمان والسمسرات بصيغة خلاصية ترتكز إلى قانون انتخابي يقوم على النسبية بعدما وصلنا إلى كل مزايا الدولة الفاشلة المتهاكمة».

وإبان المجتمعون بشدّة، «قرار مومبيات الخارجية العرب توصيف وتصنيف حزب الله اللبناني المقاوم بالإرهاب». متسائليّن، «هل إبادة الشعب اليمني خلفة ترفيقه ونشاط سلمي حضاري؟! وهل القتلّة اليومية لشعبنا الفلسطيني المقاوم على يد الصهاينة أمر عابث؟! وهل الكوريديو التركي الذي تتقاطع عبره جحافل القتلّة والإرهابيين بتمول عربي إلى سوريا لممارسة فنون القتل والإجرام مجرد رحلة سياحية؟».

ويشأء عليه رأى المجتمعون، «بقرارات مومبيات الخارجية العرب الخرقاء العمياء مجردة مشهدة ملة في مسرحية هزلية جعلت من العرب أضحوكة الأمم». وبالوقوف الشجاع الوطني لوزير الخارجية جبران باسيل الذي عبّر عن حقيقة الوجدان



جانب من إجتماع أحزاب البقاع في مقر التيار الوطني الحر (أحمد موسى)

جانب من إجتماع أحزاب البقاع في مقر التيار الوطني الحر

«المرابطون»: لقانون انتخاب نسبي ولبنان دائرة واحدة



خلال الحلقة الفكرية لـ«المرابطون»

عقدت الهيئة القيادية في حركة الناصريين المستقلين – المرابطون» مع أصدقاء وأعضاء مجالس المحافظات حلقة فكرية بمناسبة ميلاد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر مساء أول من أمس، اختتمتها بتوجيه المباركة إلى أهنا الناصريين والقوميين على امتداد الأمة».

ورأت في بيان «أنّ هذا الصنيع العربي المُفئد من قبل عصابات الإخوان المتأسلمين بأبادرة أميركية – إسرائيلية في قتل ونهب أبناء الأمة يرسخ ويكرّس صوابية التجربة الناصرية سواء على الصعيد الوطني المصري أو في مشرقنا العربي».

واعتبرت أنّ «النضال من أجل حرية الوطن والمواطن وممارسة حقه في الاختيار الحرّ لمن يوفده، وإنتاج نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يلائم بيئته الجغرافية هو الرّد على جاهلية المذمبية والطائفية وكتب الحريات تحت ستار استخدام الفكر الديني المغيّس كمنهج نديوي يسعى إلى الاستيلاء على السلطة وفرض ديكتاتورية شخص أو مجموعة من الأشخاص».

وأكدت أنّ «النضال من أجل تجميع عناصر القوة لبناء الأمة العربية من الحبيب إلى الخليج العربي أصبح ضرورة وجودية في ظل ثورات القتل والنهب وسفك الدماء المذهبي والطائفي وإقامة إمارات تحت مسميات دينية ومحميات ومشيخات تحت مسميات عائليّة تخدم فقط إغلاء شأن الدولة اليهودية التكمودية، والمشروع الاستعماري الجديد».

واعتبرت أنّ «التكامل السياسي الجدي بين كل الأقطار العربية في صيغة جديدة تتخطى الجامعة العربية المتهاكّة، هو مطلب حيوي

للناصريين المستقلين – المرابطون» وفيه أنّ قدر مصر أن تكون في دور القيادة والطليعة العربية معولاً على الرئيس عبد الفتاح السيسي ليسير على خطى عبد الناصر في حل المشاكل العربية. ورأى أنّ الاحتفال بذكرى ميلاد عبد الناصر «سيفل منقوص المعنى ما لم يعد العرب إلى دوره المفقود، وتكون بوصلته هي العمل لاستعادة فلسطين لمكانتها في جمعهم، فهذا الأمر فقط يستعيد جمال عبد الناصر، وتكرّمه».

الحراك يقترح وزارة البيئة مجدداً رفضاً لترحيل النفايات ومواجهات مع القوى الأمنية تسفر عن إصابات وتوقيفات



الناشطون والقوى الأمنية أمام وزارة البيئة

وطالبت وزير البيئة محمد المشنوق بالإعلان عن رفضه مشروع ترحيل النفايات، وإلا البقاء في الشارع.

وانتقد ناشطو الحراك المدني قرار المحكمة العسكرية إخلاء سبيل الوزير السابق ميشال سماحة، موجهين الانتقادات إلى القضاء.

من جهة أخرى، قال مستشار وزير البيئة سعد الياس «أنّ هذا الحراك يعتبر أنّ وزارة البيئة هي الحلقة الأضعف»، لافتاً إلى أنّ الاقتحام الأول للوزارة تمّ في أيلول الفائت، واليوم يتكرّر المشهد ونأمل عدم إلحاق الضرر بمبنى الوزارة وجدرانها التي تحوي صوراً للطبيعة تمثّل لبنان الحقيقي».

أضاف «لا نعلم إذا كان هذا الحراك أتى وظيفته، ونستغرب اقتحام الوزارة في هذه الأثناء، في وقت يشدّد وزير البيئة على اتباع الشروط البيئية باستعمال المحارق، والبيان الصادر اليوم (أمس) خير دليل».

وأعلن أنّ وزير البيئة يعترض على قرار ترحيل النفايات، وهو أتى بعد رفض إقامة المطامر الصحية، لافتاً إلى أنّ رئيس «الحركة البيئية» بيار أبي راشد «وجه رسالة إلى وزير البيئة اعتذّر خلالها على ما يحصل، وهو يغيب اليوم عن هذه التحوّكات».

إلى ذلك، كلف نقيب المحامين أنطونيو الهاشم المحامي حسن بزّي ورائدا غيث وعلى الحاج وعروبة الحركة وعباس سرور، بالدفاع عن جميع موقوفي الحراك المدني، وأنّ الاتصالات جارية لإطلاق سراح المحامي واصف الحركة، والأفان الثقافة ستصعد موقفها اليوم.

بحلق، عبدالقادر البي، زياد حسين، محمد حرب، محمد نبيل، وارف سليمان، واصف حركه، هاني فياض، علي حمّود، خضر أنور، رشيد عيرات، محمد عباس، سامر حامد، جاد عريضي.

وكان الناشطون قطعوا الطريق المؤدية إلى ساحة رياض الصلح، بعد اعتقال القوى الأمنية لعدد من زملائهم في وزارة البيئة ومحيطها، ويعد تدافع بين الناشطين والقوى الأمنية قراية الساعة أمام وزارة البيئة، تمكّنت القوى

نفذ الحراك المدني التمثّل بحملة «بدنا نحاسب»، وطلعت ريجتكم» اعتصاماً في رياض الصلح بالترزامن مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء، رفضاً لما سوف «منطق النافيا في ترحيل النفايات».

وحاول المعتصمون من «بدنا نحاسب» في وسط بيروت إزالة العوائق الحديدية، ورتشقا البويض باتجاه السراي الحكومي بالترزامن مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء، وطلبوا من العناصر الأمنية الوقوف جانباً وعدم اعتبار أنّ رمي البيض يستهدفهم.

وانضمّ عدد من عناصر الدفاع المدني، إلى ساحة الاعتصام في وسط بيروت، وعلا التصييق تضامناً مع مطالبهم. ودعا المعتصمون إلى «رفع النفايات من الشوارع وتجميعها أمام الوزارات»، ثم انتقلوا إلى مبنى وزارة البيئة في المغازبية وسط إجراءات أمنية كثيفة، ومحاولين اقتحامها ودخولها بالقوة، ما سبّب تدافعا بينهم وبين القوى الأمنية أدى إلى إصابة بعضهم إصابات استدعت وجود الطبيب الأحمر.